

التنصير صداع يورق الحكومة الجزائرية تركيز التبشير على منطقة القبائل يعقد التعامل الرسمي مع الملف



غلق الكنائس تطبيق للقانون أم انتهاك للحريات الدينية

الديني بما قد يؤثر على باقي القطر، حيث يصعب بعد ذلك التحكم في الوضع كليا. يلاحظ الكيناني، أن الارتباك والهواجس التي تغلبت على مخيلة حكام الجزائر بالنسبة للعمل بحرية الاعتقاد على الأرض تدفعهم إلى التحلي بالخشونة في السلوك إزاء الملف، وهو ما سبب مشكلات جمة على أصعد مختلفة وبخاصة الخارجية منها، حيث لم تعد هيئات مثل الأمم المتحدة أو البرلمان الأوروبي وحتى كتابة الدولة الأميركية تتوانى في إشهار قضية حرية الاعتقاد كورقة ضغط رهيبية ضد الحكومة الجزائرية ليس من أجل الإصلاح أو التحديث في منظومة الحكم الجزائرية، بل كورقة مساو مات في خلافات بين الجزائر وهذه القوى. والحاصل أن الجزائر أصبحت اليوم بين نارين تحتوي بهما، ففتحت النظام على مطلب حرية الدين لجلب له الولايات على الصعيد الداخلي لما قد يولده من فوضى في تماسك البلد جغرافيا وسياسيا من جهة، وتعامله بسياسات زجرية مع الملف من جهة ثانية يجعله فريسة الإكراهات والضغوط التي يرسلها إليه المحيط الخارجي.

وزواياها وعلماؤها، من خلال إغرائهم بالهدايا والأموال والملابس ووعدهم بالعمل والرواتب الضخمة وحتى منحهم تأشيرات للسفر إلى أوروبا. كما أوضح أن المنصرين وفي خضم صراع الهوية بين العرب والأمازيغ، قدموا أنفسهم للناس على أنهم محل الأمن والأمان والسمو والسلام، على عكس ما هو متداول في المجتمع من خوف وتوتر واضطراب ومن شعور بعدم الرضا وانعدام الأمان. وأكد أن ما يحدث في منطقة القبائل من تنصير، هو عملية انتقام مركزة على الهوية والعصبية القبلية والعنصرية. اعتبارات كثيرة تبرر سياسة القبضة الحديدية للحكومة إزاء الملف ومنها أن الوجوه التي تعمل بالتنصير في الجزائر لها صلات قوية بأشخاص وربما حكومات أجنبية تريد التأثير في الواقع السياسي للبلاد. كما أن السلطة الجزائرية التي كرست إصلاحات ثقافية تراها تنازلات من وجهة النظر الأتوقراطية على الأقل مثل الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية ودستورية، وتقنين أعباد أمازيغية وطنيا لا تريد أن تجعل من المنطقة مركزا للتنوع

لأنه يتعارض مع الدستور وقوانين الجمهورية التي تكفل حرية الاعتقاد لجميع المسلمين، لكن أيضا المشكلة تكمن في التوقيت، لأن البلد يعيش حالة غليان سياسي، وأي قرار مهما كان موضوعيا يتم تأويله وترجمته على أساس الواقع السياسي وتغطي له عشرات القراءات والتفسيرات.

ظاهرة التنصير

يربط سمير عيصر، أستاذ علم الاجتماع بجامعة الجزائر، ظاهرة التنصير بالظروف التي يمر بها المجتمع من مشاكل اقتصادية واجتماعية وفوضى سياسية وانتشار التشدد الديني. وأوضح عيصر، أن بوادر التنصير في الجزائر اتضح عبر تغيير البرامج التعليمية كونها مؤسسات هامة في عملية التشيئة الاجتماعية، على اعتبار أن الظاهرة عملية ممنهجة ومدروسة عن طريق استغلال الظروف المادية الصعبة لبعض الساكنة. ويشير عيصر، إلى استدراج بعض سكان منطقة القبائل المعروفة بمساجدها

السياسية التي لم تغير أمرا كبيرا في الممارسة السياسية وحريات التعبير بشكل عام. ويوضح بان قصور التنصير على منطقة بذاتها في الجغرافيا الجزائرية زاد من تعقيد التعامل الرسمي مع هذا الملف، فالقبائل ضمن المنظور الحكومي منطقة متمردة ليس في هويتها وخصوصيتها العرقية فحسب بل وفي تعبيراتها عن حاجاتها السياسية بكل عفوان وضراوة منذ عقود.

ويعتقد الكيناني، أن التيارات الغالبة على المنطقة تنزع في عمومها إلى الحكم الذاتي وحتى الانفصال، مشيرا إلى أن الحكومة لم تسمح بتطوير التمرد حتى يمتد إلى الجوانب العقائدية والروحية التي تعد ربما الرابط الوحيد لسوسولوجيا المنطقة مع مكونات المجتمع الثقافية الأخرى.

غير أن الإعلامي كمال زابت، يعتبر أن قضية غلق الأماكن المستخدمة ككنائس ليست جديدة، بل هي تعود إلى فترة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. ويرى بان القضية يمكن النظر إليها من زاويتين، الأولى قانونية والثانية تتعلق بالحريات، لذا يجب التوضيح أن فتح أماكن عبادة بصرف النظر عن الديانة يخضع للقانون وللخصوص تنظيمية، فإذا كان من غير الممكن فتح كنيسة دون ترخيص فإنه أيضا من غير الممكن فتح مسجد دون ترخيص.

الجانب الثاني كما يقول زابت، يتعلق بالحريات، وخاصة حرية الاعتقاد المكفولة دستوريا، وكذلك حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين، وهذا سواء تعلق الأمر بالجزائريين أو بالأجانب المقيمين في التراب الجزائري. ويعلق زابت، على الكنائس أو أماكن العبادة التي تم غلقها مؤخرا في مدينتي تيزي وزو وجاية (منطقة القبائل) ويشير إلى راين، الأول يقول إن القضية قانونية بحتة، وأن تلك الأماكن لم تكن مرخصة، وهي عبارة عن مستودعات ومحلات لا تتوفر فيها شروط الكنائس، وراي آخر يؤكد أن القضية ليست قانونية، وأن هناك حملة ضد الكنائس البروتستانتية على وجه التحديد، على اعتبار أن الكنائس الكاثوليكية لم تتعرض لأي إزعاج من طرف السلطات. ويوضح أنه إذا كانت القضية قانونية فلا يمكن التعليق عليها لأن الجميع تحت طائلة القانون، أما إذا كان الأمر استفزازا لغير المسلمين فذلك مرفوض

ففتح غلق 12 كنيسة بروتستانتية ملف الحريات الدينية في الجزائر. وفي الوقت الذي ذهب فيه أطراف مسيحية لاعتباره استهدافا مقصودا للكنيسة والمسيحيين، اعتبر مسؤولون حكوميون أن المسألة لا تعدو أن تكون سوى تنفيذ للقوانين المتعلقة بدور العبادة. هذا الجدل حول التنصير في البلاد ترافق مع حالة غليان سياسي، جعل من أي قرار متعلق بالمعتقد يتم تأويله على أساس الواقع السياسي وتغطي له العديد من القراءات والتفسيرات.

الجزائر - تحولت "معضلة" حرية الممارسة الدينية في الجزائر منذ سنوات إلى كابوس يثقل كاهل المسؤولين الجزائريين بفعل حساسية الموضوع وإرهاصاته على الداخل الجزائري من حيث ارتباطاته بمعضلات أخرى لا تقل خطورة ومنها إشكالات الهوية والجهوية فضلا عن تحولها إلى ورقة ضغط تلعب بها قوى غربية وأخرى تتخفى وراء منظمات حقوقية وإنسانية.

أكثر من هذا، تحولت سياسة الحكومات الحازمة إزاء ظاهرة التبشير أو التنصير إلى مطية تتخذها حتى بعض الدول التي تسمى شقيقة لتاليد الرأي العام الغربي على الجزائر وتشويه سمعتها.

وتنص المادة 2 من الدستور الجزائري على أن الإسلام هو دين الدولة، في حين تضمنت المادة 42 من نفس الدستور على أنه "لا مساس بحرية حريّة المعتقد، وحرمة حرية الرأي". كما تشدد على أن "حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون".

لغز القبائل

سعت الجزائر التي تدين الغالبية العظمى من سكانها بالإسلام إلى تنظيم ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين الذين يقدر عددهم بعشرات الآلاف، وسمحت سنة 1974 بنشاط الكنيسة البروتستانتية، ولمواجهة حملات التنصير الآخذة في الزيادة، سنتت الجزائر في 28 فبراير 2006 أمرا رئاسيا يحدد شروط وقواعد ممارسة هذه الشعائر، ويكفل حقوقا وواجبات، كما يفرض على كل من تجاوز مواده عقوبات بالسجن تتراوح ما بين سنة واحدة و3 سنوات، وغرامات مالية ما بين 10 آلاف دولار. إلى جانب تمكين الجهة القضائية المختصة من إقرار الطرد النهائي أو المنع من الإقامة بالبلاد لمدة لا تقل عن 10 سنوات في حق أي أجنبي يخالف أحكام هذا الأمر.

حروب العثمانيين المتكررة تعجز عن كسر تمسك الإيزيديين بمعتقداتهم

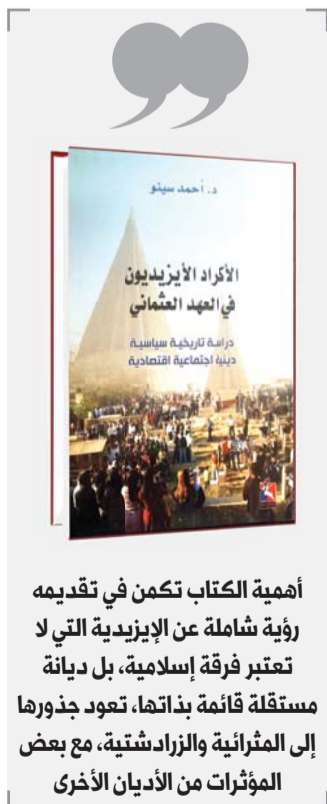
لم تكن جرائم تنظيم "داعش" ضد الإيزيديين، هي الأولى في تاريخ هذه الأقلية الدينية في بلاد الرافدين، فقد سبقه ولاية الدولة العثمانية، الذين سفقوا دماءهم، ونهبوا أموالهم. في كتابه "الأكراد الإيزيديون في العهد العثماني" يتناول الباحث أحمد سينو الفترة الممتدة بين القرنين 16 للميلاد وإلى غاية الحرب العالمية الأولى، وهو يقدم صورة تاريخية شاملة للأكراد الإيزيديين وما تعرضوا له من حروب متكررة في العهد العثماني.

كان دائما الملاذ الآمن. مع أن الدولة العثمانية، استطاعت إلحاق أضرار بالغة بهم، اقتصاديا وبشريا نتيجة وحشية الهجوم عليهم.

ويرى سينو في دراسته، الصادرة عن دار الزمان أن أضرارا اقتصادية وبشرية كبيرة لحقت ببلاد الرافدين وكردستان جراء الحروب الإقليمية بين الدولتين العثمانية والصفوية، خاصة مناطق بغداد والموصل في عهد كل من السلطان مراد الرابع ونادر شاه وغيرهما من قادة الدولتين وصراعهما المستمر للهيمنة على بلاد الرافدين، لم يكن الكرد إلا يز يد يون بمانى عن ذلك. ويلاحظ أن أوضاع الإيزيدية لم تتحسن طيلة الفترة العثمانية، رغم المحاولات المتكررة لإغاثتهم من الخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بمعتقداتهم، وما رافقها من رفع للعرائض إلى

محمد الحماصبي
كاتب مصري

لم يول موضوع الكرد الإيزيديين الاهتمام المطلوب من قبل الدارسين، كما لم تقدم دراسات حقيقية عن أوضاعهم، ولأسيما في بلاد الرافدين بشكل شامل ما يعزز أهمية الدراسة الطويلة التي يقدمها الباحث أحمد سينو "الأكراد الإيزيديون في العهد العثماني"، باعتبارها تقدم رؤية شاملة عن حياة فرقة الإيزيدية التي لا يعتبرها فرقة إسلامية، بل ديانة مستقلة قائمة بذاتها، تعود جذورها إلى الميثاقية والزرادشتية، رغم بعض المؤثرات من الأديان الأخرى، ويتضح ذلك من خلال دراسة النصوص الدينية الواردة في كتبهم المقدسة وصلاتهم المتجهة إلى الشمس في كل الأوقات، وطقوسهم الدينية وأعيادهم. ويشير سينو إلى أنه رغم الحملات العسكرية العثمانية المتكررة على مناطق الكرد الإيزيديين في الشيوخ وسنجار وغيرها من المناطق الأخرى، إلا أنها لم تستطع القضاء عليهم، لإصرارهم على التمسك بمعتقداتهم، وتمكنهم من المقاومة بشكل مستمر من خلال اللجوء إلى جبل سنجان، الذي



أهمية الكتاب تكمن في تقديمه رؤية شاملة عن الإيزيدية التي لا تعتبر فرقة إسلامية، بل ديانة مستقلة قائمة بذاتها، تعود جذورها إلى الميثاقية والزرادشتية، مع بعض المؤثرات من الأديان الأخرى

سليم الأول وسليمان القانوني ومراد الرابع، طرأ عليها تغير جذري اتسم بالتوتر والعداوة بين الطرفين إثر تجريد الحملات العسكرية عليهم عبر ولاية بغداد والموصل تارة على سنجان وأخرى على مركزهم في الشيوخان". ويبسط الكاتب في الفصل الثالث المعتقدات الدينية عند الكرد الإيزيديين في محاولة منه لتسليط الضوء على الإشكالات، التي لامت أو تلبست عقيدتهم الدينية، مبتدأ بحركة الأديان القديمة في بلاد الرافدين وفارس، اللتين شكلتا المنبعين الأساسيين للفكر الديني في المنطقة عبر الألفية السومرية وتراتيلها وملامحها. وتناول أهمية و"قدسية" "الاش" النوراني، الذي يعد أهم مركز ديني ومحج عند الإيزيديين، إلى جانب تبيان بعض النماذج لأهم الأقوال والأدعية الدينية الشفوية التي تسمى عندهم "يعلم الصدر"، كما تم التطرق إلى أهم طقوس وعبادة الإيزيدية من الصلاة والصيام والتعميد وحالات الموت والدفن ومراتب رجال الدين إلى جانب مقدسات أخرى. وتطرق في الفصل الرابع لـ"الحياة الاجتماعية والثقافية للكرد الإيزيديين"، مبرزا سمات الوضع الاجتماعي العام في بلاد الرافدين والتراثية الاجتماعية المتعلقة بالامتيازات الإدارية وملكية الأراضي، وظهور الإقطاعيين أصحاب القباب البك والبكربك والباشا وغيرها. وختم سينو بتناول الحياة الاقتصادية عند الكرد الإيزيديين، متطرقا للزراعة وأهم المحاصيل الزراعية، ليتوقف عند الصناعة وأهم

العثمانية، قبيل الحرب العالمية الأولى وخلاها. يتناول سينو بالبحث والدراسة "الأكراد الإيزيديون في العهد العثماني" في الفترة الواقعة بين مطلع القرن 16 الميلادي، وقيام الحرب العالمية الأولى أي ما بين عامي 1514 - 1914 كدراسة تاريخية تحليلية تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتضم الدراسة خمسة فصول، يعالج الفصل الأول إشكالية التسمية وأماكن التوزع الجغرافي لهذه الطائفة في بلاد الرافدين وسوريا امتدادا من منطقة الشيوخان وسنجار وبعض قرى الموصل، وصولا إلى محافظة الحسكة وقرى حلب الشمالية، وفي ديار بكر وماردين والقفقاس وغيرها. ويتقصى في الفصل الثاني الحياة السياسية للكرد الإيزيديين وعلاقتهم مع المحيط المجاور، كاشفا أهم الأحداث السياسية التي طالتهم في الفترة العثمانية بين عامي 1514 إلى غاية 1914، متناول الوضع الدولي العام في الفترة المذكورة الذي تجلّى فيها الصراع الاستعماري باقوى أشكاله. ويسلط من خلال هذا الفصل الضوء على الصراع العثماني الصفوي على بلاد الرافدين، وبيان أثره على السكان، خاصة الكرد الإيزيديين، لأنه بانتصار سليم الأول في معركة جالديران عام 1514 تم معركة قوج حصار 1516 صارت معظم مناطق الكرد والكرد الإيزيديين في حوزة الدولة العثمانية، التي اعترفت بالزعامات المحلية الكردية والإيزيدية. ويرى سينو أن "موقف الدولة العثمانية من الكرد الإيزيديين، والتي كانت حسنة أول أمرها، في عهد

الباب العالي وتدخل أو توسط بعض سفراء الدول الأجنبية، إثر قيام الدولة العثمانية ببعض الإصلاحات وإصدار قوانين كقانون شريف كلخانة، لأنها كانت تفسر وتطبق على الإيزيدية بطريقة سلبية على أيدي ولاية بغداد والموصل. ويشير سينو إلى أن الكرد الإيزيديين تميزوا بأفضل العلاقات مع بعض العرب والأرمن والسريان والآشوريين، واتضح ذلك من خلال قيام الإيزيديين بحماية المسيحيين الأرمن والآشوريين من حملات الإبادة التي كانت تشنها الدولة

